دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الديمقراطية الصحفية .. والديكتاتورية السياسية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	عريان، عماد
المجلد/العدد:	مج 7, ع 27
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يوليو
الصفحات:	187 - 192
رقم MD:	406787
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	حرية الصحافة ، الديمقراطية ، الديكتاتورية ، النظم السياسية ، الصحافة الأفريقية ، القوانين والتشريعات ، الصحفيون الأفارقة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/406787

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

١

الديمقراطية الصحفية .. والديكتاتورية السياسية

عماد عريان
رئيس القسم الخارجى بالأهرام

هل يمكن أن تتعايش الديمقراطية الصحفية مع الديكتاتورية السياسية وهل يمكن أن تسير حرية الصحافة جنبا إلى جنب مع قوانين وتشريعات مقيدة لها فى إطار الحملة العالمية على الإرهاب وهل يجب أن تهيئ الأنظمة والحكومات أجواء ديمقراطية لضمان حريتى العمل الصحفى واستقلاله، أم أن المطلوب هو النضال الصحفى ذاته ضد الأنظمة الديكتاتورية من أجل ضمان حرية صحفية حقيقية تفضى بالمجتمع إلى مزيد من الحريات الإنسانية والمجتمعية العامة

تلك بعض الأسئلة الحائرة التى حاول المجتمعون فى مؤتمر كيب تاون السنوى للاتحاد العالمى للصحف ومنتدى الناشرين الدولى الإجابة عنها أو على أضعف الإيمان وضعها على طاولة البحث لمناقشتها وتفنيد أبعادها السياسة والاقتصادية والاجتماعية، فبعدما تشعبت مجالات العمل الصحفى وأصبحت أكثر تقدما وتعقيدا من حيث التكنولوجيا والمفاهيم. بات لزاما على أهل الاختصاص سواء فى المجالات الإعلامية أو السياسية والاقتصادية مواكبة هذه التطورات المتلاحقة لضمان التوازن الشديد بين احتياجات العمل الصحفى والحفاظ على حريته واستقلاله من جهة والحفاظ على ضرورات المجتمع من ناحية أخرى.

ومع تطور مفاهيم الصحافة الالكترونية والرقمية. وظهور توجهات جديدة فى مجال صحافة المدونات وصحافة الناس والصحافة المجانية. لم يعد من الممكن أن تظل المجتمعات على نفس رؤيتها السابقة للعمل الصحفى، وكذلك لم تعد الصحافة ذاتها قادرة على السير قدما فى أداء مهمتها بنفس التصورات القديمة ولا الحكومات والدول تستطيع أن تستعمل وسائل وأساليب قديمة فى التعامل مع عالم جديد يفرض نفسه بقوة وسرعة متلاحقة، وليست مبالغة القول بأن الدول المتقدمة والقوى الكبرى التى وجدت طريقها مبكرا إلى هذا العالم المتطور نجحت بالفعل وإلى حد كبير فى مواكبة تلك التطورات بالتشريعات والقوانين والسياسات المناسبة التى تحفظ لها توازنها دون التضحية بحريتى الصحافة واستقلالها.

وبينما تحاول الدول النامية إيجاد مكان لها فى هذا العالم فإن معظمها لا يزال يتخبط، بل ويعانى فى التعامل

مع الصحافة بمفاهيمها التقليدية لدرجة أن الكثير من الحكومات والسياسيين فى تلك الدول لا تحتمل حتى هذا اليوم كلمة نقد لأدائها ولا حتى نشر أو إذاعة بيانات حقيقية تكشف عن سلبيات حكمها، بل إنها فى سبيل حماية نفسها لا تتردد فى اللجوء لعمليات تنكيل بالصحفيين بالتحرش بهم وحبسهم واعتقالهم ومنعهم من مزاولة المهنة بالحرية المطلوبة سواء بترسانة قوانين وتشريعات قمعية أو من خلال الخطر المباشر، ورغم عشرات من القرارات الدولية التى تعتبر حرية الصحافة شكلا من أشكال الديمقراطية الحقيقية فى المجتمعات إلا أن العديد من حكومات الدول السابق الإشارة إليها ربما مازالت تتعامل مع الصحافة باعتبارها مظهرا كماليا أو مجرد سوق لسياساتها، وهناك شكل آخر ربما يجيب عن التساؤل الأول فى بداية هذا التقرير، وهو "الصحافة الديكورية" حيث تسمح بعض الحكومات بدرجة لا بأس بها من حريتى الصحافة والرأى إلا أن سيطرتها المطلقة وأسلوب حكمها الشمولى يفرغ هذه الحرية من مضمونها الحقيقى ويجعلها بالفعل مجرد ديكور أو حلبات لصراخ المعذبين.

وبالنسبة للتساؤل الثانى الخاص بالديمقراطية الصحفية فى ظل الإجراءات الاستثنائية التى لجأت إليها بعض الدول الكبرى وغير الكبرى فى أعقاب هجمات إرهابية مشهورة، فقد أثار ذلك بالفعل انتباه القائمين على العمل الصحفى والمهتمين بحريتى الرأى والصحافة بشكل عام، وجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان مؤكدين أن ضرورات الأمن القومى يجب ألا تكون سببا فى التضحية بحرية الصحافة واستقلالها وانعكست تلك القضايا بوضوح فى جدول أعمال المؤتمر السنوى للاتحاد العالمى للصحف ومنتدى الناشرين الدولى الذى عقد مؤخرا فى مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا بحضور نحو ٢٠٠٠ من الناشرين وملاك الصحف والصحفيين والشخصيات العامة، وحاولوا جميعا البحث عن مستقبل أفضل للصحافة مجتمعين على أنها مهنة التحديات الكبرى، ولم تكن الصورة التى رسمت للأوضاع الصحفية فى مختلف دول العالم ورديئة بل شابها الكثير من المشاكل فى إطار الصراع الدائم بين حريتى الصحافة والدولة بكل مؤسساتها، فما زالت الصحافة تئن فى معظم دول العالم، وهو ما أتضح خلال جلسات أضخم تجمع صحفى على أرض القارة السمراء لأول مرة فى تاريخها.

وبشكل عام أشار الاتحاد العالمى للصحف فى تقريره أمام مؤتمر كيب تاون إلى أن الملاحقة الجنائية مازالت تمارس بشكل واسع ضد الصحفيين فى أنحاء كثيرة من العالم، إلا أن الدعاوى القضائية المرتبطة بتهم أشد قسوة مثل الخيانة والتطرف آخذة فى ازدياد هى الأخرى، وإضافة إلى ذلك اغتيل نحو ٥٩ صحفيا منذ نوفمبر ٢٠٠٦ وفقا للإحصاء نصف السنوى للاتحاد ورصد الاتحاد فى تقريره سلسلة من المخالفات ضد الصحافة والصحفيين فى مناطق عدة منها أمريكا اللاتينية والوسطى وأيضا فى العراق وروسيا.

وأشار الاتحاد إلى أن الإيذاء الإدارى والقانونى والاعتقالات العشوائية والسجن هى ممارسات مستمرة لقمع الصحافة فى دول مختلفة مثل بيلاروسيا وزيمبابوى ومصر والصين وفيتنام، وبالنسبة للتهديدات بالقتل أكد التقرير أنها مازالت تصل إلى الصحفيين الحريصين على رصيد الحقائق فى كثير من القضايا والأزمات، سواء أكان أولئك الصحفيون يعملون فى هايتى أو فى كرواتيا. وقد قتل بالفعل عشرة صحفيين فى دول أمريكية، فخلال العام الماضى اغتيل ستة صحفيين فى المكسيك التى يوجد بها اكبر معدل لخسائر الصحفيين على الصعيد العالمى بينما فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لقى ٢٦ صحفيا حتفهم فى العراق وثلاثة فى الأراضى الفلسطينية معظمهم فى هجمات منسقة أو مخططة.

وفى الدول الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، قتل سبعة صحفيين، من بينهم صحفى فى ارتيريا وآخر فى غانا وأربعة فى الصومال وآخر فى زيمبابوى، وتعتبر أرتيريا السجان الأكبر للصحفيين على صعيد القارة الأفريقية، أما فى أوروبا وآسيا الوسطى فقد قتل ثلاثة صحفيين، من بينهم اثنان فى روسيا والثالث فى تركيا، وفى آسيا قتل ١٠ صحفيين، اثنان فى أفغانستان وآخر فى بنجلاديش وصحفى فى باكستان وثلاثة فى الفلبين واثنان فى سريلانكا، وفى الصين يقضى ٣٢ صحفيا فى الوقت الراهن فترات بالسجن كعقوبة لهم على نشرهم مقالات معارضة لسياسة الدولة ومن بينهم الصحفى الصينى "تشى تاو" الحائز على جائزة النجم الذهبى للعام

الحالى من الاتحاد العالمى للصحف، والمسجون حاليا لمدة عشر سنوات بتهمة نشر موضوع عن أحداث السلام السماوى (تيان آن مينى) فى بكين واعتبرته السلطات الصينية تهديدا لأمنها القومى.

واقع مؤلم للصحافة الأفريقية :

وقد استحوذت الصحافة الأفريقية والأوضاع الصعبة التى يعمل فى ظلها الصحفيون الأفارقة على جانب كبير من اهتمام الحضور وجلسات المؤتمر. ولاشك فى أن انعقاد المؤتمر على أرض افريقية لأول مرة كان له اكبر الأثر فى ذلك، ولكن الظروف الموضوعية الأخرى لهذه القضية جعلت منها مسألة ساخنة على طاولة البحث فى كيب تاون، فقد إشارت الدراسات التى طرحت فى ورشة عمل حول حرية الصحافة فى أفريقيا إلى أن الصحافة فى المناطق الأفريقية كافة على وجه التقريب مازالت تواجه تحديات تقوض حريتها واستقلالها وفى بعض الحالات وجودها ذاته، وتتراوح تلك التحديات بين العقبات القانونية والتشريعية وفرض ظروف اقتصادية صعبة على المؤسسات الصحفية إلا أن تلك الصعوبات فى عديد من الدول الأفريقية تتمثل فى شئ واحد فقط هو القمع السياسى الوحشى على حد وصف أحد الناشطين فى مجال حرية الصحافة الأفريقية.

وأشارت الدراسات إلى انه خلال السنوات القليلة الماضية كانت هناك سلسلة من المبادرات لتطوير الإعلام وحرية الصحافة فى أفريقيا، وقليل من تلك المبادرات كان فى نظام الاتحاد الافريقى ومؤسساته، إلا أن المبادرات الأكثر أهمية فى هذا الشأن جاءت من المؤسسات والمنظمات الدولية وغير الحكومية واتحادات ومنظمات صحفية أخرى، إلا أن عديدا من تلك المبادرات لم يكتب له النجاح ولم يسهم فى دعم حرية الصحافة فى أرجاء القارة الأفريقية، ليس لوجود قصور أو عيوب فى تلك المبادرات ولكن لأن الحكومات الأفريقية وقفت فى سبيل وضعها موضع التنفيذ أو اعتبار حرية الصحافة احد مقاييس "الحكم الرشيد" ورصدت الدراسات الأفريقية ست دول تمثل نقاطا ساخنة فيما يتعلق بحدوث انتهاكات شديدة لحرية الصحافة فى أفريقيا وهى جامبيا وإثيوبيا وارتيريا وزيمبابوى وتونس وسوازيلاند. ونظرا لاستمرار الأوضاع القاسية المحيطة بالصحافة الأفريقية فقد وجهت منظمات واتحادات صحفية عديدة فى القارة نداءات للمجتمع الدولى لدعم حريتى واستقلال الصحافة وجعلها أولوية فى جهودها لدعم التنمية الشاملة فى القارة الأفريقية كما طالبت المنظمات غير الحكومية بلعب دور جوهرى فى دعم تلك التنمية.

والواقع أن زيمبابوى على وجه التحديد نالت قسطا وافرا من الانتقادات خلال مؤتمر كيب تاون بسبب الأوضاع السياسية المتردية التى تعيشها البلاد وانعكست بالقطع على أوضاع الصحافة والصحفيين، وقد خصص رئيس الاتحاد العالمى للصحف "جافينى اوريللى" جانبا كبيرا من كلمته فى افتتاح المؤتمر للحديث عن الأوضاع الصعبة فى زيمبابوى بل إنه وجه خطابه إلى الرئيس الجنوب افريقى "تابو مبيكى" الذى حضر الجلسة الافتتاحية لكى يمارس نفوذه ويتدخل لدى الرئيس روبرت موجابى رئيس زيمبابوى حتى يحسن من الأوضاع الصحفية لبلاده. وقد اجمع مجلس أمناء الاتحاد على إدانة زيمبابوى بشدة للتحرش الحكومى الدائم بالصحفيين واعتقالهم وحبسهم واحتجازهم بالقوة فضلا عن تعذيبهم وإجمالا لتلك الممارسات القمعية الشاملة ضد حرية الصحافة على حد وصف الاتحاد الدولى للصحف.

وفى الوقت ذاته أشار الاتحاد إلى حدوث انتهاكات واسعة لحرية الصحافة فى السنغال وجامبيا وسوازيلاند ارتبطت أيضا باعتقال الصحفيين وحبسهم وتعذيبهم إضافة إلى قتل عدد منهم فى دول افريقية نتيجة تجرؤهم على معارضة الأنظمة السياسية القمعية الموجودة فى تلك الدول، الأمر الذى دفع الاتحاد إلى مطالبة الاتحاد الافريقى بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم حرية الصحافة فى القارة واعتبارها مقياسا أساسيا من مقاييس الحكم الرشيد.

وقد طرح "فاكسون باندا" المحلل الإعلامى من زامبيا ورقة عمل خلال مائدة مستديرة عن أوضاع الصحافة

الأفريقية أكد فيها أن حرية الإعلام فى أفريقيا محاصرة بين مطرقة القمع الحكومى وسندان الصعوبات الاقتصادية وجاء فى ورقته أنه فى مرحلة الاستقلال الوطنى ثم تأمين العديد من الصحف المملوكة ملكية خاصة فى معظم دول القارة الأفريقية الأمر الذى أدى إلى ظهور مركزية الدولة فى المجال الإعلامى، وهو وضع لا تزال الدول الأفريقية تعانى من تبعاته وآثاره اليوم خاصة واثر ارتبط بقوانين مقيدة لحرية الصحافة وممارسات حكومية أخرى من شأنها وضع عراقيل مختلفة فى طريق ممارسة المهنة وجعلها شبه مستحيلة خارج النطاق الحكومى وأشارت ورقة العمل إلى أن ٤٨ دولة من ٥٣ دولة افريقية لديها بالفعل سلسلة من القوانين المقيدة لحرية الصحافة، وأن تلك الدول لم تظهر أى نسبة للتخلى عنها. وتنتهى ورقة العمل إلى أن النضال من اجل حرية الصحافة هو نضال من اجل حريات إنسانية أوسع وأعمق.

ولعل كلمات الرئيس الجنوب افريقى تابو مبيكى خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر تعكس بوضوح حجم الطموحات الأفريقية لحرية حتمية حقيقية، فقد أشار صراحة إلى أن حرية الإعلام تمثل هدفا أساسيا للمنظمات على غرار الاتحاد الافريقى ومنتدى الناشرين الأفارقة والتى طرحت عدة مبادرات لدعم حرية الصحافة فى القارة الأفريقية، وكانت المفاجأة فى خطاب الرئيس الجنوب افريقى أن اتهم الاتحاد الافريقى بقصر النظر لعدم إدراجه حرية الصحافة ضم آلية تقييم "الحكم الرشيد" للدور الأفريقية وحق آلية تعتمد على معايير ومقاييس سياسية واقتصادية فى المقام الأول، وتعهد مبيكى بإصلاح هذا الخلل فى حديث الزعماء الأفارقة.

إعلان "تيبل مونتين" :

يعتبر إعلان "تيبل مونتين" Declaration of table mountain وثيقة حيوية تحدد التطلعات والمطالب الموضوعية للصحفيين الأفارقة فيما يتعلق بدعم حرية الصحافة وإزالة القيود التى تحد من انطلاق الصحفيين فى أداء رسالتهم. إضافة إلى دعوته المؤسسات السياسية والوحدوية فى القارة الأفريقية إلى وضع حرس الصحافة على "أجندة" عمل تلك المؤسسات بشكل دائم، ولأهمية تلك الوثيقة التى صدرت فى مؤتمر كيب تاون بجنوب أفريقيا يوم الثالث من يونيو عام ٢٠٠٧، فمن الضرورى عرضها بنصها الكامل فى السطور التالية:

إن الاتحاد العالمى للصحف (WAV) ومنتدى الناشرين العالمى (WEF) المجتمعين تحت مظلة مؤتمر الصحف الدولى الستين ومؤتمر منتدى الناشرين العالمى الرابع عشر فى مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا فى الفترة من الثالث وحتى السادس من يونيو عام ٢٠٠٧ يشيران إلى انه فى دولة بعد أخرى أصبحت الصحافة الأفريقية مقيدة بحزمة من الإجراءات القمعية تتمثل فى سجن ومحاكمة الصحفيين وإصدار ترسانة من القوانين المجحفة والمهينة ذات أبعاد جنائية تستخدم بشكل فج من جانب الحكومات لمنع التقويم النقدى لأدائها فى السلطة ولحرمان الشعوب من حقهم فى الحصول على المعلومات والحقائق حول سلبياتها وانحرافاتها.

وفى ضوء تلك الحقائق يؤكد المؤتمر إيمانه العميق بحاجة القارة الأفريقية إلى صحافة حرة ومستقلة على نحو عاجل لتلعب دورها كجهاز رقابى لأداء المؤسسات العامة، كما يؤكد قناعته بأن حرية الصحافة تبقى عنصرا حيويا لإقامة الحكم الرشيد وتحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية دائمة إضافة إلى السلام والرفاهية ومن هذا المنطلق يؤكد المؤتمر مجددا مسئوليته بوصفه الممثل الكونى لناشرى ومالكى ورؤساء تحرير الصحف فى العالم على القيام بحملة مستمرة وقوية ضد القيود والانتهاكات التى تطارد حرية الصحافة، كما يعلن مجددا التزامه التام بحرية الصحافة باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان ومكونا جوهرا لا يمكن التنازل عنه للعملية الديمقراطية فى كل دولة، والدول الأفريقية قاطبة ليست استثناء من ذلك.

ويشير المؤتمر فى هذا الصدد إلى المادة رقم ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تكفل حرية التعبير بوصفها حقا جوهريا وتؤكد أن حرية التعبير ضرورية لتحقيق وإدراك الحقوق الأخرى المحددة فى المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان، كما يعيد المؤتمر التذكير بالمبادئ المذكورة والتى تم عام ٢٠٠٢ فى إعلان المبادئ الخاص

بحرية التعبير فى أفريقيا وتم إقراراه من قبل المفوضية الأفريقية لحقوق الشعوب والأفراد وكذلك من قبل الاتحاد الأفريقى ويدعو صراحة الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى إلى دعم حرية الصحافة والحفاظ عليها . ويعيد الاتحاد أيضا التذكير بإعلان ويندهوك لعام ١٩٩١ الذى ينص على دعم استقلال وتعددية الصحافة الأفريقية.

ويرصد المؤتمر انه على الرغم من الفرص العديدة التى بزغت مع عهد الاستقلال الوطنى لتبنى حرية الصحافة إلا أن المفهوم الحقيقى لتلك الحرية ومظاهرها لا تزال غائبة فى العديد من الدول الأفريقية وأن القتل والسجن والتعذيب والحظر والمنع والرقابة والتقييد القانونى كلها ظواهر مألوفة فى دول عدة، ليس هذا فحسب، ولكن الاتحاد يؤكد أيضا أن هذه الأشكال الصريحة للقمع تدعمها سلسلة من الإجراءات الأخرى مثل استبعاد صحف بعينها من الإعلانات الرسمية والحكومية وفرض ضرائب ورسوم جمارك باهظة على المعدات وورق الصحف الواردة من الخارج وأيضا عدم التكافؤ فى فرص المنافسة بين الصحف المستقلة والإعلام الحكومى.

وينوه الاتحاد العالمى للصحف بأنه على الرغم من تبنى بروتوكولات حرية الصحافة، وعلى الرغم من مظاهر قمع تلك الحرية على نطاق واسع فى أفريقيا إلا أن الاتحاد الأفريقى عند صياغته لبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد) استبعد طرح حرية الصحافة واستقلالها كمطلب أساسى للحكم الرشيد فى دول القارة تتمثل فى التطبيق المستمر لقوانين الإهانة التى تحظر نقد السياسيين الشخصيات الرسمية الحكومية داخل السلطة، إضافة إلى التشريعات الخاصة بالقذف والسب، وهى قوانين وتشريعات تستخدم بشكل عشوائى فى الغالبية العظمى للدول الأفريقية التى تطبقها بهدف حجب الحقيقة فى المقام الأول.

واستنادا إلى كل الحقائق السابقة فإن الاتحاد العالمى للصحف يعلن أن الدول الأفريقية يجب أن تعترف بحتمية وضرورة حرية الصحافة وبمسئوليتها فى احترام التزاماتها وتعهداتها بالبروتوكولات الأفريقية والدولية لدعم حرية واستقلال (الصحافة وضمان أمنها، وأنه لدعم هذا الهدف فإن الأمر يتطلب على نحو عاجل شطب كافة القوانين التى تحد من حرية الصحافة وخاصة القوانين الجنائية المتعلقة بتهم السب والقذف والتى كانت خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجارى سببا فى إيذاء وسجن واعتقال نحو ١٠٣ من المحررين والصحفيين والمذيعين فى ٢٦ دولة افريقية ولهذا يدعو الاتحاد الدول والحكومات الأفريقية التى سجنت الصحفيين بسبب أنشطتهم المهينة إلى إطلاق سراحهم فورا والسماح لهم بالعودة لعملهم وأيضا السماح للصحفيين الذين اجبروا على النفى إلى خارج بلادهم بالعودة إليها، وأن يتبع ذلك بالضرورة إلغاء كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة.

ويدين الاتحاد كل أشكال القمع للإعلام الأفريقى والذى يؤدى إلى حجب الصحف وحظرها واستخدام أساليب أخرى مثل فرض الضرائب والجمارك المرتفعة على المعدات ومستلزمات الطباعة وورق الصحف فضلا عن حجب الإعلانات الرسمية، ومن ثم فإن الاتحاد يدعو الدول الأفريقية إلى دعم حرية الصحافة إلى أقصى درجة فى تأكيد على المبادئ الواردة فى المادة ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والبروتوكولات الأخرى ذات الصلة وأن يرتبط بذلك إقرار ضمانات دستورية لحرية الصحافة. كما يدعو الاتحاد الدولى للصحف الاتحاد الأفريقى لأن يدرج ضمن معاييره للحكم الرشيد فى دولة المطلب الأساسى بأن تتبنى الدول حرية الصحافة واستقلالها، ويطالب المؤسسات الدولية بتبنى برنامج لتدعيم تقدم حرية الصحافة فى أفريقيا خلال السنوات العشر المقبلة من خلال خطوات متنوعة من بينها مساعدة الصحف فى مجالات الدفاع القانونى وتنمية المهارات وتسهيل حصولها على رؤوس الأموال والتقنية.

ويرحب الاتحاد بالخطوات نحو إنشاء صندوق كونى لتنمية الإعلام الأفريقى ويوصى بإعطاء مثل تلك المبادرة أهمية ودور وإيضاح أولوية الإصلاح القانونى للإعلام وخاصة الحملة الرامية للتخلص من قوانين الإهانة الصحفية وتشريعات السب والقذف، ويتعهد الاتحاد (WAN) والمنتدى (WEF)بتوسيع أنشطتهما المتعلقة بحرية الصحافة وتنميتها فى أفريقيا خلال العقد المقبل، ويعلن الاتحاد والمنتدى من "تيبل مونتين" فى أقصى

الطرف الجنوبى من أفريقيا نداء لكل الأفارقة لأن يقروا بأن التقدم السياسى والاقتصادى الذى يسعون إليه يتحقق ويزدهر فى ظل الحرية وحيث توجد صحافة حرة ومستقلة عن السيطرة الحكومية سياسيا واقتصاديا.

وسوف يقدم هذا الإعلان إلى كل من السكرتير العام للأمم المتحدة مع مطالبته بتقديمه إلى الجمعية العامة للمنظمة الدولية، والمدير العام لمنظمة اليونسكو، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقى مع مطالبته بتوزيعه على أعضاء الاتحاد الأفريقى كافة حتى يمكن تبنيه من قبل رؤساء الدول الأفريقية (كيب تاون- ٣ يونيو ٢٠٠٧).

وفى ختام مؤتمر كيب تاون أصدر الاتحاد العالمى للصحف توصيات دعا فيها الحكومات الديمقراطية إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات المحددة لحماية حرية الصحافة فى مواجهة الإجراءات المقيدة لها فى إطار إجراءات مواجهة الإرهاب. وقال انه فى أعقاب سلسلة من العمليات الإرهابية الكبرى فى عدد من دول العالم استخدمت الإجراءات الأمنية الصارمة والرقابة للحد من الحوار والتدفق الحر للمعلومات حول القرارات السياسية، ومن هذا المنطلق يرى الاتحاد انه على الرغم من موازنة المصالح المتعارضة أحيانا بين ضرورات الأمن والحرية- وكثيرا ما يصحب تحقيق تلك المعادلة إلا أن الدول الديمقراطية تقع على عاتقها مسئولية مطلقة فى اختيار وتحديد مجموعة من المعايير التى تحدد بوضوح ما إذا كانت القيود على حرية الصحافة مبررة فى ضوء التحديات الأمنية المعلنة.

وأشارت التوصيات الختامية على خلفية تلك المسألة مجددا إلى المادة رقم ١٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان التى تكفل حرية جمع واستقبال نشر المعلومات والأفكار عبر وسائل الإعلام المختلفة بغض النظر عن طبيعة الحدود القائمة.

وأصدر المؤتمر أيضا قرارات أو توصيات جميعها يصب فى مصلحة دعم حرية الصحافة وممارسة المهنة، وفى القرار المتعلق بالإجراءات الرقابية المتزايدة، دعا الاتحاد العالمى للصحف الحكومات الديمقراطية والمؤسسات والوكالات المرتبطة بها إلى اتخاذ سبع خطوات محددة لحماية حرية الصحافة من إجراءات مكافحة الإرهاب، وهى:

أولا: العمل على ضمان حقوق الشعوب فى الحصول على المعلومات الرسمية والبيانات الضرورية والوصول إلى "الملفات" فى ظل قوانين حرية المعلومات والمواد القانونية الأخرى المرتبطة بها.

ثانيا: ضمان حقوق الصحفيين فى حماية مصادرهم السرية والخاصة بالمعلومات وذلك كمطلب أساسى لحرية الصحافة ومزاولة العمل الصحفى.

ثالثا: أن تكون الرقابة الالكترونية لوسائل الاتصال (والإعلام) خاضعة لسلطة وسيطرة الأجهزة القضائية ومراجعتها ذلك لحماية الاستقلال المبدئى وسرية جمع المعلومات.

رابعا: وضع الضوابط القانونية الضرورية فى تفتيش مكاتب أو منازل الصحفيين بحيث تكون خاضعة لقرارات النيابة العامة فقط عندما يثبت بشكل قاطع أن هناك مبررا واضحا أو انتهاكا القانون.

خامسا: توفير الضمانات اللازمة للصحفيين لتغطية كل جوانب القصة الإخبارية بما فى ذلك تلك المتعلقة بالإرهابيين المزعومين وحمايتهم من أى إدانة جنائية متسرعة أو غير مبررة نتيجة النشر.

سادسا: الكف عن محاكمة الصحفيين الذين ينشرون معلومات سرية، ففى المجتمعات الحرة تدعم المحاكم مبدأ أن الحكومات ـ وليس الصحفيين- هى المسئولة عن حماية الأسرار الرسمية.

سابعا: الكف عن اللجوء إلى الدعاية السوداء أو بمعنى آخر ألا تلجأ الحكومات فى وقت السلم إلى نشر موضوعات كاذبة أو مضللة على أنها موضوعات صحفية عادية وأيضا عدم اللجوء إلى استخدام هويات صحفية مزيفة من قبل أشخاص لا علاقة لهم بالمهنة الصحفية كعناصر الأمن أو المخابرات على سبيل المثال.